2 مقدمة

4 كيفية الاستفادة من الاستعراض الدوري الشامل لتحقيق الأثر المنشود

8 الخطوات العملية لمشاركة كيانات الأمم المتحدة في الاستعراض الدوري الشامل

12 البلدان التي ليس فيها وجود قطري للأمم المتحدة

13 روابط وموارد مفيدة

تحقيق الاستفادة القصوى من الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد القطري

توجيهات عملية

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
المفوضية السامية لحقوق الإنسان

مقدمة

تهدف هذه التوجيهات إلى تقديم مشورة عملية بشأن الكيفية التي يمكن بها لكيانات الأمم المتحدة أن تشارك على الصعيد القطري، مجتمعةً أو منفردةً، في عملية الاستعراض الدوري الشامل لدعم التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن برنامجي الوقاية من نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

ما هو الاستعراض الدوري الشامل؟

أنشأت الجمعية العامة **الاستعراض الدوري الشامل** في عام 2006. وهو آلية فريدة تقودها الدول لإجراء استعراض النظراء، حيث تستعرض النظيرات من الدول كل أربع سنوات ونصف السنة، على قدم المساواة، سجل جميع الدول في مجال حقوق الإنسان خلال دورة للفريق العامل الحكومي الدولي التابع لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. وتشارك جميع الدول دون استثناء مشاركة فعالة في استعراض سجل حقوق الإنسان لنظيراتها من الدول، وفي وضع توصيات لها.

والهدف من الاستعراض الدوري الشامل هو تزويد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، البالغ عددها 193 دولة، بالدعم لتقييم احتياجاتها في مجال حقوق الإنسان تقييماً أفضل على ضوء التغيرات الطارئة، في الوقت المناسب وبطريقة دورية. وتستعرض هذه العملية تنفيذ جميع الدول الأعضاء للتعهدات والالتزامات في مجال حقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان التي صدقت عليها الدول المعنية، والتعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة منها. وبناءً على هذه العملية، يوفر الاستعراض الدوري الشامل الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، عن طريق تقديم التوصيات. وتمثّل عملية الاستعراض أداة عالمية يجري تطبيقها على جميع الدول الأعضاء، تماماً كما تنطبق أهداف التنمية المستدامة على جميع دول العالم.

ويستند **الاستعراض** إلى ثلاث وثائق هي:

1- المعلومات المقدمة من الدولة المعنية في شكل "تقرير وطني"؛

2- المعلومات المجمَّعة من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وفرادى الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة ("تجميع معلومات الأمم المتحدة"، من إعداد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)؛

3- المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الإقليمية، بما يشمل الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان ("موجز للمعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة"، من إعداد مفوضية حقوق الإنسان).

وخلال كل عملية

استعراض، تقدم الحكومة أولاً تقريرها الوطني الذي تليه أسئلة الدول الأخرى وتوصياتها. ثم تتاح للدولة موضوع الاستعراض فرصة إبداء تعليقات أولية على التوصيات، فتختار إما "قبول" (تأييد) التوصيات أو "الإحاطة بها علماً". وبعد مرور نحو ثلاثة أشهر، يُعتمد التقرير النهائي للاستعراض في جلسة عامة لمجلس حقوق الإنسان إثر تضمينه موقفاً واضحاً من الدولة المعنية بشأن كل توصية من التوصيات المقدمة، ليتاح بعد ذلك على الموقع الشبكي للاستعراض الدوري الشامل.

وبدأت **الجولة الثالثة** من **الاستعراض الدوري الشامل** في أيار/مايو 2017، وستكتمل بحلول آذار/مارس 2022. وهي تركز على تقييم عملية تنفيذ الدول للتوصيات التي قبلتها خلال الجولات السابقة من الاستعراض الدوري الشامل، وعلى التطورات الأخيرة المستجدة في مجال حقوق الإنسان في كل بلد. كما يمكن للدول وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفرادى كيانات الأمم المتحدة أن تقدم، على أساس طوعي، تقارير منتصف المدة أو تقارير مستكملة سنوية لتسجيل التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. ومن المتوقع أن تبدأ الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

إطار الإدارة والمساءلة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنسق المقيم

(الصفحتان 10 و11) يوفر هذا الإطار توجهاً استراتيجياً هاماً للعمل الذي يُشارك فيه فريق الأمم المتحدة القطري على الصعيد القطري في مجال حقوق الإنسان، بقيادة المنسق المقيم، بما في ذلك أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل.

تعددية الأطراف في العمل:

ما هي سبل الاستفادة من الاستعراض الدوري الشامل للنهوض بخطط التنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان على الصعيد القطري؟

الهدف النهائي من الاستعراض الدوري الشامل هو تحسين حماية حقوق الإنسان في كل بلد. وتمثّل توصيات الاستعراض، المقبولة علناً من الدولة المعنية أمام جميع نظيراتها من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين، مدخلاً هاماً للمشاركة البنّاءة وبذل جهود الدعوة بشأن قضايا كثيرة تدخل في نطاق ولاية أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات السلام.

كيف يمكن لكيانات الأمم المتحدة أن تستخدم الاستعراض الدوري الشامل لدعم عملها؟

يتيح الاستعراض الدوري الشامل فرصة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة المنسق المقيم، ولفرادى كيانات الأمم المتحدة للقيام بما يلي:

- **تقييم الحقائق** المتعلقة بحياة الناس على أساس منتظم، وتحديد الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة، والنزاع والعنف، و(تعرُّض) فئاتٍ لأن تُترك خلف الركب، بما في ذلك في إطار التقييم القطري المشترك الذي يجريه فريق الأمم المتحدة القطري. انظر الفقرات ذات الصلة من 33 إلى 42 من توجيهات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن التقييمات القطرية المشتركة.
- **بذل جهود أكبر وأكثر تركيزاً** من الناحية الاستراتيجية في مجال الدعوة بشأن قضايا المصلحة العامة. إذ يستتبع عنصر "النظير" في عملية الاستعراض أن تتعامل الدول مع التوصيات المقدمة إليها تعاملاً جدياً، وأن تتوافر الإرادة السياسية للتنفيذ.
- **الدخول في حوار** بشأن القضايا الحساسة التي قد يكون من الصعب طرحها في ظروف مختلفة.
- **تيسير منبر للمناقشات** بين كيانات الدولة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشأن حقوق الإنسان.
- **إقامة وتعبئة شبكات وتحالفات داخل البلد** بشأن القضايا الرئيسية في كل من مجال حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والسلام والأمن بين كيانات الدولة وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو نقابات العمال أو وسائط الإعلام.
- **إذكاء الوعي** بحقوق الإنسان وأوجه عدم المساواة في المجتمع، والدعوة إلى وضع خطط استراتيجية ومحددة زمنياً للنهوض بحقوق الإنسان، بما في ذلك التعهدات الطوعية أو الخطط الوطنية الممكنة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان.
- **عرض الصلات القائمة بين التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان وخطة عام 2030** وبذل جهود الدعوة من أجل التصدي للتحديات في مجال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها 17 هدفاً، بطريقة كلية، كسبيل للتعجيل بإحراز تقدم على كلا المسارين وضمان عدم ترك أحد خلف الركب. ويمكن أن تكفل أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن ينشأ هذا النهج عن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (إطار التعاون للأمم المتحدة) ويؤدي إلى تقديم دعم مصمَّم خصيصاً لتنفيذ خطط التنمية الوطنية وغيرها من أطر ووثائق السياسات والبرمجة ذات الصلة. انظر على سبيل المثال الدليل الأساسي الجديد المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.
- **تعزيز** ودعم التزام الدول بتعددية الأطراف، بوسائل منها تقديم المساعدة في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.
- **تحديد الفرص المتاحة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف** في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يوفر فرصة للدول من أجل المشاركة في تنفيذ التوصيات مع البلدان التي قدمت توصيات أو مع الجهات المانحة (عن طريق اتباع أفضل الممارسات والتعاون التقني والتمويل، وما إلى ذلك).

المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل هي وسيلة وليست غاية في حد ذاتها!

كثيراً ما تُبرز القضايا المثارة في إطار الاستعراض الدوري الشامل التحديات والأسباب الجذرية التي تعوق التنمية أو قد تؤدي إلى تأجيج النزاعات والتوترات. ويمكن للأمم المتحدة أن تستخدم الاستعراض الدوري الشامل بطريقة استراتيجية أيضاً في إطار أولويات الأمم المتحدة الحاسمة الأخرى مثل تنفيذ خطة عام 2030، واستراتيجيات الوقاية، والحفاظ على السلام، والحماية. ويمكن الاسترشاد بالاستعراض الدوري الشامل لإعداد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك التحليل القطري المشترك، وخطة الاستجابة الإنسانية، واستراتيجية الحماية الخاصة بالفريق القطري للعمل الإنساني، والإطار الاستراتيجي المتكامل في إطار البعثات (الصومال مثلاً)، وغيرها من الأدوات اللازمة لاستجابة الأمم المتحدة الجماعية لمساعدة البلدان على معالجة الأولويات الوطنية والثغرات في مسارها نحو الوفاء بخطة عام 2030. كما يُولي موقع بارز للاستعراض الدوري الشامل في دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان.

وفي المتوسط، تقبل البلدان ما يقرب من 85 في المائة من التوصيات المقدمة إليها. ويمكن لكيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وعمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تعمل مجتمعةً أو منفردةً، أن تدمج هذه التوصيات في الأنشطة واستراتيجيات الدعوة الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان في البلد الذي تنشط فيه.

كما أن التوجيهات الداخلية لإطار التعاون للأمم المتحدة توفر مدخلات هامة لكيفية معالجة مسألة حقوق الإنسان، بما في ذلك توصيات الاستعراض الدوري الشامل (ولا سيما في الفقرات من 3 إلى 28 ومن 53 إلى 61 وفي الفقرة 97).

وتوجد بالفعل ممارسات جيدة وتجارب ناجحة لدى كيانات الأمم المتحدة التي تستخدم الاستعراض الدوري الشامل في إطار استراتيجي لتحقيق تغيير إيجابي في بلدان كثيرة، بما في ذلك **الأرجنتين**، و**تنزانيا**، و**فيبت نام**، و**مولدوفا** وعدة بلدان أخرى. انظر أيضاً المذكرة التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (الصفحة 32).

ووضع عدد من فرادى الوكالات والصناديق والبرامج مجموعة أدوات بشأن كيفية الاستفادة من الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان في عملها (انظر الروابط المرفقة). وكان الكثير منها قادراً على تحقيق الأثر عن طريق هذا الاستعراض – بما في ذلك اليونيسيف في **بوركينا فاسو وكازاخستان وكينيا والنيجر** (في تناول إلغاء عقوبة الإعدام عموماً أو فيما يتعلق بالأطفال)، **وبنن** (في جعل القتل الطقوسي للمواليد الجدد ممارسة غير مشروعة) **وسيشيل** (إلغاء تجريم الأنشطة الجنسية المثلية) وصندوق الأمم المتحدة للسكان في **طاجيكستان** و**المغرب** و**ملاوي** و**موزامبيق**، وكذلك في **أرمينيا** و**زامبيا** و**منغوليا** (بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية). ويفيد **صندوق الأمم المتحدة للسكان** بأن 90 في المائة من الدول اتخذت إجراءات بشأن ما لا يقل عن نصف التوصيات التي قبلتها بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية خلال الجولة الثانية، ويعرض أمثلة لدول اتخذت أيضاً إجراءات بشأن توصيات مقدمة إليها بعد الاكتفاء بالإحاطة بها علماً في البداية، مثل **جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا**. وشاركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنجاح في الاستعراض الدوري الشامل للدعوة إلى التصديق على المعاهدات ذات الصلة وتوفير حماية أفضل للأطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء، مما أدى، على سبيل المثال، إلى تصديق تسع دول على الاتفاقيتين المتعلقتين بالأشخاص العديمي الجنسية وتحسين حماية ضحايا الاتجار في **إسبانيا**. كما أُدرجت توصيات الاستعراض الدوري الشامل بشأن الأطفال غير المصحوبين واستُخدمت في برامج إعادة توطين الأطفال اللاجئين في بلدان **الاتحاد الأوروبي**. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستعراض الدوري الشامل لتوفير التحليلات المتعلقة بحقوق الإنسان في إطار البرمجة، عن طريق صحائف وقائع قطرية تبيّن المرحلة التي بلغها تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وصلاتها بأهداف التنمية المستدامة في 19 **دولة عربية** على سبيل المثال. وتكفل المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيام البرنامج الإنمائي باعتماد تدخلات النهج القائم على حقوق الإنسان. انظر أيضاً الأمثلة التي جمعتها مفوضية حقوق الإنسان في آخر تقرير عن تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان وفي آخر كلمة ألقتها المفوضة السامية أمام الجمعية العامة. كما تعقد مفوضية حقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي وإدارة الاتصالات حلقات عمل إقليمية لتعزيز الصلات القائمة بين الاستعراض الدوري الشامل وأهداف التنمية المستدامة.

ويمثّل الاستعراض الدوري الشامل أحد المداخل الكثيرة لمشاركة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وتشكل التوصيات التي تؤيدها حكومة ما تأييداً صريحاً أهم التوصيات القائمة على أساس توافقي. ولما كانت هذه العملية استعراضاً يجريه النظراء، تُصدر النظيرات من الدول توصيات الاستعراض الدوري الشامل، التي تُكمل أو تكرر تأكيد التوصيات الأخرى الصادرة عن هيئات الخبراء المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مثل هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومفوضية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يمثّل الفهرس العالمي لحقوق الإنسان أداة عملية لأنه يجمع جميع التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان بشأن كل بلد ويربطها مباشرة بأهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل 1 في الصفحة التالية).

ونظراً إلى أن كل دولة تخضع للاستعراض كل أربع سنوات ونصف السنة، فإن أفرقة الأمم المتحدة القطرية مدعوة أيضاً إلى استخدام مصادر وأدوات أخرى للحصول على تقييم مستكمل لقضايا حقوق الإنسان في البلدان التي تعمل فيها، بما في ذلك بدعم من مفوضية حقوق الإنسان التي لديها وجود حالياً في أكثر من 70 بلداً. وبالنسبة للبلدان التي لا توجد فيها مكاتب للمفوضية، يُرجى الاتصال بفرع الاستعراض الدوري الشامل لديها والتشاور معه.

تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في إطار الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة

يُذكر من الأمثلة الملموسة على الكيفية التي بات يجري بها الاسترشاد بالاستعراض الدوري الشامل لإعداد برمجة أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها **الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة** الذي أطلق أول دعوة له من أجل تقديم مقترحات في أواخر عام 2019، مع التركيز على السياسة المتكاملة بشأن الحماية الاجتماعية. وسعياً إلى التأكيد على مبدأ "ضمان عدم ترك أحد خلف الركب" والنهج القائم على حقوق الإنسان، طُلب إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تشرح الكيفية التي يمكن بها للبرنامج المشترك المقترح أن يساعد البلد على النهوض بحقوق الإنسان وعلى تنفيذ توصيات محددة لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل.

أهمية حقوق الإنسان في تحقيق التنمية المستدامة

ثمة ترابط وثيق بين القضايا المشمولة بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها (انظر الشكل 2). وتؤدي النُهج المبتكرة للحكومات والأمم المتحدة من أجل ربط نواتج آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، بالجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى وضع نُظم وخطط متكاملة لتعزيز النُهج الإنمائية القائمة على حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات عملية بشأن متابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان (انظر تقرير مجلس حقوق الإنسان).

وذكرت أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، في الكلمة التي ألقتها أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين، في 7 آذار/مارس 2019، أن "حقوق الإنسان تمثل قيمة أساسية في خطة عام 2030، وأن التنمية المستدامة هي أداة قوية لإعمال جميع حقوق الإنسان". وتوفر حقوق الإنسان طريقة فعالة لتعزيز مساءلة الدول على ما تحقق من أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن خطة عام 2030 ليست صكاً ملزماً قانوناً، فإن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية تُعتبر ملزمة. وعند تحليل أهداف التنمية المستدامة من خلال عدسة صكوك حقوق الإنسان القائمة، يتحول الكثير من الغايات المنصوص عليها ضمن أهداف التنمية المستدامة من أهداف ومطامح لتصبح حقوقاً فورية.

التنمية المستدامة وحقوق الإنسان (الشكل 1)

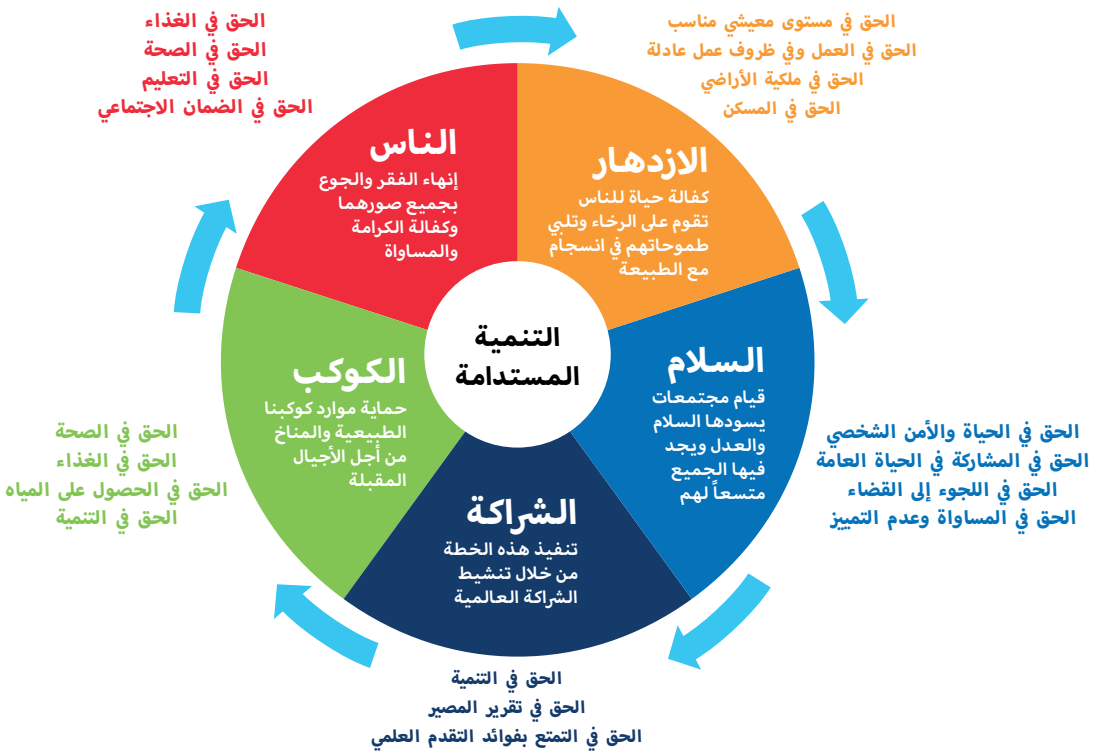

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، البالغ عددها 193 دولة، خطة عام 2030 في أيلول/سبتمبر 2015، وهي "خطة عمل من أجل الناس والكوكب والازدهار"، وتشمل 17 هدفاً، و169 غاية، و232 مؤشراً، وتتناول طائفة واسعة من القضايا التي تعكس إطار حقوق الإنسان. كما يتناول العديد من أهداف التنمية المستدامة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويغطي الهدف 16 المتعلق بالمجتمعات المسالمة التي لا يُهمَّش فيها أحد الجوانب المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الوصول إلى العدالة والحريات الأساسية. ويعالج الهدف 17 والعديد من الغايات الدولية المدرجة في إطار كل هدف من الأهداف القضايا المرتبطة بالتعاون الدولي والحق في التنمية.

"يستند الالتزام الوارد في خطة عام 2030 " بـ "عدم ترك أحد خلف الركب" إلى مبادئ حقوق الإنسان ومعايير عدم التمييز والمساواة. ويُترك الناس خلف الركب عندما لا تُتاح لهم الخيارات والفرص للمشاركة في التنمية والاستفادة منها. أما المبادئ الرئيسية لكفالة عدم ترك أحد خلف الركب، فهي المشاركة والمساءلة والمساواة وعدم التمييز. وهذا يتطلب الذهاب إلى أبعد من تقييم نسبة التقدم المحرز في المتوسط، أو التقدم الإجمالي نحو كفالة تحقيق التقدم لجميع الفئات السكانية أو الأفراد. (...) ويتطلب الوفاء بالالتزام الوارد في أهداف التنمية المستدامة بـ "عدم ترك أحد خلف الركب" والوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب إجراء تحديد دقيق للفئات السكانية المستهدفة. ولذا لا بد من القيام بجمع منهجي لبياناتٍ مصنَّفة تصنيفاً كافياً لإظهار مستوى الوصول إلى جميع الفئات على النحو المحدد في خطة عام 2030، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأطفال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وكبار السن والشعوب الأصلية واللاجئون والمشردون داخلياً والمهاجرون. ويجوز أيضاً تحديد بعض الفئات المهمشة عن طريق استعراض تقارير وتوصيات آليات حقوق الإنسان (بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل)."

مقتطفات من **"أهمية حقوق الإنسان في تحقيق التنمية المستدامة في نيجيريا"**، *بقلم إدوارد كالون، المنسق المقيم في نيجيريا، نُشر في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.*

توصيات الاستعراض الدوري الشامل (الشكل 2) أهداف التنمية المستدامة

* FOUNDATIONAL PRIMER ON THE 2030 AGENDA FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT, page 14.

الخطوات العملية لمشاركة كيانات الأمم المتحدة في الاستعراض الدوري الشامل

تسلط هذه التوجيهات الضوء على نقاط التدخل الرئيسية لكيانات الأمم المتحدة في كل مرحلة من مراحل الاستعراض الدوري الشامل الثلاث، أي قبل الاستعراض وأثناءه وبعده.

ويمكن لكل فريق من أفرقة الأمم المتحدة القطرية معرفة الموعد المقرر لإجراء الاستعراض المتعلق بالبلد الذي يعمل فيه عن طريق الموقع الشبكي للاستعراض الدوري الشامل. كما يتم إبلاغ كل منسق مقيم مباشرةً بتوقيت العمل المقرر لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع البلد الذي يعمل فيه تحديداً على أساس سنوي في رسالة موجهة من مفوضية حقوق الإنسان وفريق عمل الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة المعني بعدم ترك أحد خلف الركب وحقوق الإنسان والخطة المعيارية.

- **قبل عملية الاستعراض: البدء بالتحضيرات في وقت مبكر**

قبل إجراء الاستعراض بحوالي 6 أشهر، يجري إعداد الوثائق التي تستند إليها عملية الاستعراض، أي التقرير الوطني، وتجميع معلومات الأمم المتحدة، وملخص المعلومات التي يقدمها أصحاب المصلحة الآخرون. وتكتسي جميع الوثائق الثلاث القدر نفسه من الأهمية لأنها تقدم مناظير مختلفة بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد. وهي تقيّم حالة حقوق الإنسان في البلد والمرحلة التي بلغها تنفيذ التوصيات السابقة.

ما الذي يمكن أن تقوم به كيانات الأمم المتحدة قبل إجراء الاستعراض؟

- عقد **حوار داخلي** لفريق الأمم المتحدة القطري بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد والقضايا الرئيسية التي يتعين معالجتها، بهدف وضع (أو استكمال) استراتيجية الفريق القطري الخاصة بحقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك التقييم القطري المشترك. وهذا يتيح فرصة جيدة أيضاً لاستعراض التوصيات الموجهة إلى البلد من آليات حقوق الإنسان الأخرى، على نحو ما تم تجميعها في الفهرس العالمي لحقوق الإنسان، وتقييم المرحلة التي بلغها تنفيذها في التقييم القطري المشترك.
- إجراء **مناقشة مع الحكومة** وأصحاب المصلحة الآخرين على الصعيد الوطني بشأن المرحلة التي بلغها تنفيذ التوصيات الصادرة عن جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل.
- **تقديم المشورة** إلى الحكومة بشأن الإجراءات اللازمة لتعزيز النُظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان في البلد (سواء كانت قانونية أو مؤسسية أو على صعيد السياسات) قبل الاستعراض/استعداداً للاستعراض، بما في ذلك: إعلان التعهدات الطوعية؛ وإقامة أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس؛ واعتماد خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان وميزانيات مناظرة لها؛ وإنشاء آليات وطنية للإبلاغ بشأن التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان ومتابعتها؛ والتصديق على صكوك جديدة لحقوق الإنسان؛ وتوجيه دعوات مفتوحة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وتدابير أخرى مماثلة.
- الشروع في التحضيرات لإعداد **التقرير المشترك لأفرقة الأمم المتحدة القطرية** كمساهمة في تقرير الأمم المتحدة التجميعي للاستعراض. وتُرسِل مفوضية حقوق الإنسان توجيهات إلى كل منسق مقيم قبل عام تقريباً من الاستعراض الدوري الشامل، مما يتيح فرصة

لكيانات الأمم المتحدة لتوفير المعلومات والتحليلات المتعلقة بالقضايا التي تُعتبر ذات أهمية بالغة بحيث يستفيد الاستعراض من معلومات وقائعية وعالية الجودة ومستكملة ليُسترشد بها في إعداد التوصيات المقدمة إلى البلد المعني. ويجوز لفرادى كيانات الأمم المتحدة أن تقدم أيضاً مساهمات إضافية في تقرير الأمم المتحدة التجميعي، إذا كانت ترغب في ذلك. وتُتاح مساهماتها علناً إلى جانب جميع التقارير المقدمة من أصحاب المصلحة الآخرين قبل إجراء الاستعراض القطري. ومنذ بداية الجولة الثالثة حتى الآن، قدم 61 فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية مساهمات مشتركة، وقدمت فرادى كيانات الأمم المتحدة 317 مساهمة في تقارير الأمم المتحدة التجميعية.

- **عقد حوارات وتيسير عمليات التشاور الموسَّعة على الصعيد الوطني** بين كيانات الدولة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والهيئات الإقليمية، بما في ذلك الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، بشأن التحديات القائمة في مجال حقوق الإنسان. ويمكن أن تكون هذه العملية نقطة انطلاق مفيدة لمناقشة التحديات الحرجة في تنفيذ خطة عام 2030.

- قيام الحكومة **بتيسير عملية الإبلاغ**، بوسائل منها تقديم معلومات عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد المساهمات الخطية للاستعراض الدوري الشامل، مثلاً عن طريق دورات تدريبية أو مواد تيسّرها المفوضية. وينبغي أن يستند إعداد الحكومة للتقرير الوطني إلى عملية تشاور وطنية قائمة على المشاركة.

- **إتاحة بيانات ومعلومات الأمم المتحدة** للحكومة بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد، ولا سيما بشأن الفئات المتروكة خلف الركب، لأغراض تقديم التقارير الوطنية.

- **تشجيع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تقديم المعلومات** وبناء قدراتها لهذه الغاية عن طريق إطلاعها على كيفية المشاركة في عملية تقديم التقارير، والنظر في إمكانية تقديم الدعم إليها في هذا الصدد. وينبغي التنبيه إلى احتمال وقوع أعمال انتقامية ضدها نتيجةً لتعاونها مع الأمم المتحدة وإقامة آليات لمعالجة هذا الوضع.

- إبلاغ الحكومة بإمكانية **تمويل مشاركتها من صندوق الاستعراض الدوري الشامل** (تمويل سفر مسؤول واحد لكل دولة نامية في إطار كل دورة).

- **كفالة أن تكون وسائط الإعلام على علم** بعملية الاستعراض الدوري الشامل. وينبغي استخدام وسائط الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي على حد سواء للمشاركة في مناقشة القضايا ذات الصلة وحفزها، بما في ذلك لعرض عمل فريق الأمم المتحدة القطري بشأن حقوق الإنسان وإظهار الصلات القائمة مع خطة عام 2030، والحفاظ على السلام والأولويات الوطنية الأخرى.

أثناء الاستعراض: المشاركة في دورة الاستعراض الدوري الشامل في جنيف

تتاح جميع المساهمات الخطية التي يجري النظر فيها أثناء الاستعراض للجمهور على الموقع الشبكي للاستعراض الدوري الشامل. وتُبثّ جميع جلسات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بشكل مباشر على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت، ويمكن لأي شخص مشاهدتها.

ما الذي يمكن أن تقوم به كيانات الأمم المتحدة أثناء الاستعراض؟

تشجيع الحكومة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية على المشاركة في/حضور دورة الاستعراض الدوري الشامل في جنيف، ويجوز أيضاً مساعدتها على إيجاد التمويل.

- النظر أيضاً في إمكانية حضور **المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية/نائب الممثل الخاص للأمين العام/أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري** لدورة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وفي مشاركتهم في المناسبات الجانبية والاجتماعات على هامش أعمال الدورة، وأثناء دورة مجلس حقوق الإنسان لاعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل بعد نحو ثلاثة أشهر.

- منذ بداية الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، سُجلت **زيادة في عدد التوصيات** المقدمة إلى الدولة موضوع الاستعراض **(أكثر من 200 توصية في المتوسط)**. ويترأس الوفود وزير أو أكثر، مع مشاركة **ما متوسطه 20 مسؤولاً من المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى من الوزارات التنفيذية أو الكيانات الحكومية الرئيسية.** وتضم الوفود التي تشارك في الاستعراض الدوري الشامل، على نحو متزايد، ممثلين عن الفروع الثلاثة للحكومة. وفي إحدى الحالات، شارك في رئاسة الوفد أحد كبار الوزراء، وعضو في مجلس الشيوخ، وعضو في المحكمة العليا.

- **التواصل مع البعثات الدائمة للدول الأعضاء** في جنيف التي قد تسعى إلى الاتصال بكيانات الأمم المتحدة في البلد أو في المقر لالتماس مشورة الخبراء بشأن القضايا المطروحة عند النظر في التوصيات التي ينبغي تقديمها.

- استخدام البث الشبكي المباشر لدورة الاستعراض الدوري الشامل من أجل **دعوة أصحاب المصلحة** والشركاء المحليين، بما في ذلك المجتمع المدني ووسائل الإعلام، لمشاهدة الدورة بشكل مشترك مثلاً، على أن يلي ذلك مناقشة مائدة مستديرة، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لإذكاء الوعي بعملية الاستعراض.

- خلال الأشهر الممتدة بين عقد دورة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وعقد دورة مجلس حقوق الإنسان لاعتماد نتائج عملية الاستعراض، ينبغي **العمل مع جميع**

القطاعات الحكومية المعنية لتشجيعها على قبول التوصيات التي تُعتبر ذات أهمية حاسمة، وتناول القضايا الحساسة التي قد تكون الدولة مترددة بشأنها في البداية، وتقديم دعم الأمم المتحدة لجهود التنفيذ.

- **تنظيم مناقشة لفريق الأمم المتحدة القطري** من أجل تحديد فرص مواصلة العمل مع الحكومة لإدخال تعديلات على إطار التعاون للأمم المتحدة والتشكيلة القطرية دعماً للالتزامات التي أعلنتها الحكومة في إطار الاستعراض.

بعد عملية الاستعراض: التنفيذ والمتابعة

تُتاح التوصيات التي تشمل نتيجة الاستعراض للجمهور وتوفر مدخلاً ممتازاً لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وفرادى كيانات الأمم المتحدة من أجل الدعوة إلى التنفيذ ومناقشة أنشطة المتابعة مع الحكومة والمجتمع المدني والشركاء في التنمية.

ما الذي يمكن أن تقوم به كيانات الأمم المتحدة بعد عملية الاستعراض؟

- **تقديم الدعم** لنشر وترجمة التوصيات إلى اللغات المحلية (بما في ذلك لدى وسائط الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي والبرلمان والمجتمع المدني والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية)، بوسائل منها المشاركة في تنظيم دورات إعلامية محددة الأهداف والتشجيع على تعبئة جهود المتابعة مع السلطات ومختلف أصحاب المصلحة. وينبغي الاستعانة برسالة المفوضة السامية وكذلك بالرسوم البيانية والمصفوفات المتعلقة بالتوصيات التي تُعِدّها المفوضية بعد كل استعراض، والتي تُدرج التوصيات التي قُبلت ضمن مجموعات مواضيعية لتيسير إجراءات المتابعة في إطار ولاية كل كيان من كيانات الأمم المتحدة.

- إدماج التوصيات في **مستودع البيانات والتحليلات للتقييم القطري المشترك** وإدراجها ضمن مجموعات مواضيعية مع التوصيات الأخرى في المستودع لتيسير تتبع التنفيذ وتقديم الدعم إلى البلد.

- تقديم الدعم إلى الدول من أجل إنشاء أو تعزيز الآليات المؤسسية (مثل اللجان المشتركة بين الوزارات) **وتنسيق الجهود المبذولة من أجل تنفيذ توصيات** عملية الاستعراض الدوري الشامل وغيرها من آليات وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. إسداء المشورة بشأن كيفية المساعدة على إنشاء آليات وطنية فعالة للإبلاغ ومتابعة التوصيات: متاح هنا وهنا.

- وفي البلدان التي توجد فيها آليات للإبلاغ عن حقوق الإنسان إلى جانب الترتيبات الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030، تقديم الدعم لتبادل المعلومات بين الوزارات والسلطات المعنية، وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل تخفيف أعباء الإبلاغ وتحسين نوعية التقارير (بما في ذلك التقارير الوطنية الطوعية)، فضلاً عن **تحقيق مشاركة الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله** على النحو الوارد في عقد العمل ودعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان.

- تقديم الدعم **لرصد تنفيذ التوصيات**. ويمكن أن يشمل ذلك تشجيع الدول على وضع خطة لتنفيذ التوصيات وقاعدة بيانات وطنية لتتبع التوصيات يسع ربطها بأهداف التنمية المستدامة، كتلك المتعلقة **بباراغواي** على سبيل المثال. وتتوافر برامجيات مفتوحة المصدر لهذا النوع من قواعد البيانات. ويمكن الاطّلاع على المزيد من التوجيهات هنا.

- **المشاركة في المناقشات وجهود الدعوة** مع الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والجهات المانحة والشركاء في التنمية لمعالجة المسائل المشار إليها في التوصيات، بوسائل منها الدعم المتاح من الدول صاحبة التوصيات التي تُعَدُّ من الجهات المانحة الفعالة في البلد وأصحاب المصلحة الآخرين في البلد ممن قد يستطيعون تقديم الدعم التقني والمالي وأفضل الممارسات (الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والجهات المتبرعة لأعمال الخير والمجتمع المدني والحكومات المحلية وما إلى ذلك).

- استخدام توصيات الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها **أدوات للدعوة** ومدخلات لحوار السياسات بشأن مواضيع محددة، بما في ذلك المواضيع التي يُنظر إليها على أنها حساسة.

- الاستفادة من توصيات الاستعراض الدوري الشامل **لصقل تحليل فريق الأمم المتحدة القطري** المتعلق بحالة حقوق الإنسان في التقييم القطري المشترك، ولا سيما فيما يتصل بإزالة العقبات الماثلة أمام الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب.

- تحديد ونشر واستخدام **الصلات القائمة بين التوصيات وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وغاياتها بطريقة استراتيجية**، على النحو المبين في هذا الجدول وهنا. وقد أُتيحت هنا قاعدة بيانات تبيّن أن نحو ثلثي توصيات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وينبغي تقديم الدعم إلى الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين لتحديد الكيفية التي يمكن بها تنفيذ إحدى التوصيات للتعجيل بتنفيذ الأخرى في إطار عقد العمل.

- تقديم الدعم **لوضع أو استكمال الاستراتيجيات والخطط الوطنية الملموسة**، مثل خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان بهدف تنفيذ التوصيات، بوسائل منها تقديم المشورة التقنية من جانب كيانات الأمم المتحدة المتخصصة ومفوضية حقوق الإنسان. وينبغي تشجيع الحكومة أيضاً على مراعاة التوصيات عند وضع خطط عمل وطنية للتنمية ولأهداف التنمية المستدامة.

- **إدماج** توصيات الاستعراض الدوري الشامل وغيرها من التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان عند وضع واستعراض إطار التعاون للأمم المتحدة؛ والبرامج المشتركة؛ وخطط العمل السنوية القطرية للوكالات؛ وخطط عمل الأفرقة المواضيعية (حيثما وُجدت)؛ وفي المناقشات القطرية ذات الصلة التي تجري في إطار

- عمليات التنسيق الداخلي بالتركيز على تقييم المخاطر واتقائها بناءً على الأدلة.
- **عدم ترك أحد خلف الركب:** استخدام التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان كأداة لتحديد ومعالجة القضايا ذات الصلة بالفئات المهمشة والأسباب الجذرية لإقصائها. انظر التوجيهات هنا، فضلاً عن التوجيهات بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات والبرمجة الإنمائية.
- تقديم **المشورة أو التمويل لدعم تنفيذ التوصيات** التي تقع في إطار أولويات وولايات أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري مجتمعةً أو منفردةً. ويمكن لآلية مالية تُدعى صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية أن تدعم تنفيذ التوصيات بناء على طلبٍ من الدولة، انظر الأمثلة هنا.
- إدراج التوصيات ضمن **أولويات الإطار التمويلي** لإطار التعاون للأمم المتحدة.

الغايات المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة والفئات المتروكة عادةً خلف الركب (الشكل 3)

- تشجيع الحكومة على تقديم **تقارير منتصف المدة** عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي مرَّت عليها سنتان وتوفير الدعم إليها لهذه الغاية، وإجراء التحليلات بناءً على عمليات وطنية موسَّعة وتشاركية بوصفها قوة دفع إضافية لإجراء تغيير إيجابي ملموس.
- إجراء تحليل للتوصيات التي لم تُقبل بل **"أُحيط بها علماً"** فحسب، بدعم من المفوضية، ووضع استراتيجيات بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها للمضي قدماً بهذه القضايا التي تتسم بطابع حساس، إذا كانت ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إلى التنمية المستدامة، أو السلام والأمن، أو حقوق الإنسان، وإذا كانت متمشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- استخدام المعلومات المستمدة من الاستعراض الدوري الشامل في **مواد الإحاطات** المقدمة إلى المنسقين المقيمين الوافدين حديثاً والرؤساء الجدد لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على المستوى القطري، وكذلك في جلسات الإحاطة المقدمة بمناسبة الزيارات القطرية لكبار مسؤولي الأمم المتحدة.
- إدراج تحليل لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في جميع عمليات استعراض التقدم الذي يحرزه البلد على ضوء خطة عام 2030.

البلدان التي ليس فيها وجود قطري للأمم المتحدة

ثمة 130 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية تعمل في جميع البلدان التي توجد فيها برامج للأمم المتحدة، والبالغ عددها 164 بلداً. غير أن خطة عام 2030 وعملية الاستعراض الدوري الشامل تتسمان بطابع عالمي، وتشملان إذن البلدان الثمانية والعشرين التي لا يوجد فيها حالياً وجود برنامجي للأمم المتحدة على أرض الواقع. وتشمل هذه البلدان العديد من الدول المتقدمة التي أُوصيَت عن طريق الاستعراض الدوري الشامل بزيادة دعمها للتنمية ولخطة عام 2030.

وفي هذه البلدان، يقع على عاتق كيانات الأمم المتحدة من خلال **وجودها الإقليمي** (بما في ذلك مراكز الأمم المتحدة للإعلام؛ والمكاتب الإقليمية لمفوضية حقوق الإنسان والأفرقة الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي) والأفرقة الإقليمية الموجودة في المقر، النظر في إمكانية اتخاذ الخطوات العملية المذكورة أعلاه، بما في ذلك بالتعاون مع المجتمع المدني المحلي، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واللجان البرلمانية لحقوق الإنسان، والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، وغيرها من المنظمات الإقليمية.

وتشارك **المنظمات الإقليمية** بفعالية في الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك بشأن البلدان التي لا يوجد فيها فريق قطري للأمم المتحدة. وإلى يومنا هذا مثلاً، قدم مجلس أوروبا 67 تقريراً إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل؛ وقدمت وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي 38 تقريراً؛ ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا 77 تقريراً؛ ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان 34 تقريراً؛ واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أربعة تقارير.

وتقدم عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، مثل اليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، معلومات بانتظام من مقرها إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل بشأن البلدان التي ليس لديها فيها وجود قطري.

ويمكن أن توفر الاستعراضات الشهرية الإقليمية المذكورة أعلاه أو المناقشات القطرية المخصصة في إطار اللجنة التنفيذية التي أنشأها الأمين العام منتدى للتنسيق الذي تجريه الأمم المتحدة بشأن القضايا الحرجة الناشئة في سياق الاستعراض الدوري الشامل للبلدان التي ليس فيها وجود محلي للأمم المتحدة.

روابط وموارد مفيدة

أفضل الممارسات ودراسات حالات قطرية

- MAINSTREAMING HUMAN RIGHTS IN DEVELOPMENT – STORIES FROM THE FIELD – UNDG
- UNDG GUIDANCE NOTE ON HUMAN RIGHTS FOR RCS AND UNCTS
- UNDG WEB-BASED GUIDE ON STRENGTHENING ENGAGEMENT WITH UN HUMAN RIGHTS MACHINERY
- UNFPA: "LESSONS FROM THE FIRST CYCLE OF THE UNIVERSAL PERIODIC REVIEW: FROM COMMITMENT TO ACTION ON SEXUAL AND REPRODUCTIVE HEALTH AND RIGHTS"
- UNFPA: "LESSONS FROM THE SECOND CYCLE OF THE UNIVERSAL PERIODIC REVIEW: FROM COMMITMENT TO ACTION ON SEXUAL AND REPRODUCTIVE HEALTH AND RIGHTS"

توجيهات أخرى للأمم المتحدة بشأن إدماج حقوق الإنسان في برامج التنمية المستدامة والسلام والأمن

- UNITED NATIONS SUSTAINABLE DEVELOPMENT COOPERATION FRAMEWORK
- UN COMMON COUNTRY ANALYSIS: COMPANION PIECE TO THE UNITED NATIONS SUSTAINABLE DEVELOPMENT COOPERATION FRAMEWORK GUIDANCE (FORTHCOMING) *(رابط غير متاح بعد)*
- LEAVING NO ONE BEHIND: A UNSDG OPERATIONAL GUIDE FOR UN COUNTRY TEAMS
- THE UN INTER-AGENCY COMMON LEARNING PACKAGE (CLP) ON HUMAN RIGHTS-BASED APPROACH (HRBA) TO DEVELOPMENT PROGRAMMING
- SDG FOUNDATIONAL PRIMER ON THE 2030 AGENDA FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

بشأن الاستعراض الدوري الشامل

- الاستعراض الدوري الشامل
- دورات الاستعراض الدوري الشامل
- الوثائق بحسب البلد
- INFOGRAPHICS ON UPR AND SDG SYNERGIES ARE PART OF THE AVAILABLE UPR DOCUMENTS
- HC LETTER AND ANNEX
- تقارير منتصف المدة بشأن الاستعراض الدوري الشامل
- OHCHR INFORMATION NOTE FOR RESIDENT COORDINATORS, UNCTS AND OTHER UN ENTITIES REGARDING THE UPR (THIRD CYCLE)
- UPR: INFORMATION AND GUIDELINES FOR RELEVANT STAKEHOLDERS' WRITTEN SUBMISSIONS
- معلومات الاتصال بآلية الاستعراض الدوري الشامل
- الصناديق الاستئمانية للاستعراض الدوري الشامل (للمساعدة المالية والتقنية)
- موقع شبكي للمعلومات عن الاستعراض الدوري الشامل (ليس مصدراً من مصادر الأمم المتحدة الرسمية)

بشأن التوصيات المقدمة من جميع هيئات حقوق الإنسان (الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة):

- الفهرس العالمي لحقوق الإنسان

بشأن آليات المتابعة

- الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة
- NATIONAL RECOMMENDATIONS TRACKING DATABASE (NRTD)
- NATIONAL HUMAN RIGHTS ACTION PLAN (NHRAP)